ضرورة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في العالم العربي

الأستاذة بعوني حميدة
أستاذة مساعدة ا بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سعد دحلب البليدة

تمهيد

يكتسي موضوع الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي أهمية وأولوية في البلدان العربية، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أصبح أكثر من ضرورة لما له من أهمية في بقاء واستمرار الأنظمة السياسية العربية.

والملفت عند التطرق إلى هذا الموضوع – الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي- هو وجود نوع من التلازم بين المصطلحين، والسبب يعود إلى قلة الأدبيات التي تطرقت لموضوع الإصلاح السياسي، لاسيما من جانبه النظري الأمر الذي شكل صعوبة للولوج إلى هذا الموضوع، باعتباره مستقلا استقلالا كليا عن موضوع التحول الديمقراطي، ومن هنا فقد توصل الباحثون إلى وجود تشابك بين المصطلحين، حيث تبين أن الإصلاح السياسي هو الذي يوجد لنا البيئة والجو الملائم لعملية التحول الديمقراطي، لذلك نجد أن وثيقة "الإسكندرية"[1] الصادرة عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ"، عرفت الإصلاح السياسي على أنه: "يقصد به جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردد وبشكل ملموس عن طريق بناء النظم الديمقراطية."[2]

-كما أن "صامويل هنتغتون Samuel Huntington في كتابه: "الموجة الثالثة"، عند تطرقه إلى أشكال عملية التحول الديمقراطي بين أن نمط "التحول" وهو أول نمط، يقوم فيه النظام السياسي بإدخال تغييرات وإصلاحات سياسية، كل هذا يدل على أن هناك بالفعل تداخل بين الإصلاح السياسي والتحول

الديمقراطي، لذا نجد انه عند معالجتنا لهذا الموضوع سنحاول التطرق إليه باعتباره موضوع يجمع بين مصطلحين متلازمين.

-أما بخصوص إشكالية هذا الموضوع فنجدها تتمحور حول كون الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي لا يأتي من العدم، بل هو نتيجة لتفاعل النظام السياسي العربي مع بيئته الداخلية والخارجية، ومنه أصبحت استمرارية أي نظام سياسي مرهونة بالتفاعل الإيجابي مع النسق البيئي الداخلي والنسق البيئي الخارجي سواء كان إقليمي أو دولي، زيادة على كون عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلدان العربية تتم وفق مراحل وخطوات، وبالمقابل نجد صعوبات وعراقيل تواجه مسار الإصلاح والتحول الديمقراطي، وإذا كانت هذه هي الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع.

-إلا أننا يمكننا أن نستنبط منها جملة من التساؤلات وهي: - ما هي الأسباب الداخلية والخارجية الدافعة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في البلدان العربية؟ هل للعوامل الداخلية نفس التأثير والقيمة مقارنة بنظيرتها الخارجية؟ وهل تستطيع العوامل الخارجية لوحدها أن تكون العنصر الدافع لإحداث الإصلاح والتحول؟ وفيما تتمثل أهم خطوات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي؟ هل نبدأ بالخطوات ذات الطبيعة القانونية أم بالخطوات ذات الطبيعة السياسية أم كلاهما معا؟

هل يمكن إنجاز الإصلاح والتحول الديمقراطي بدون عراقيل وصعوبات؟

-أما بخصوص فرضيات هذا الموضوع، يمكننا أن نحددها في النقاط التالية:

1-تقوم البيئة الخارجية، مقارنة بالبيئة الداخلية بدور حاسم في إحداث الإصلاح والتحول في البلدان العربية، فكلما تضاعف الضغط الخارجي، تسارعت وتيرة الإصلاح وكلما نقص الضغط الخارجي تراجعت مسيرة الإصلاح.

2-كلما تضاعفت قوة المجتمع المدني كلما نجحت ألإصلاحات كلما ضعف المجتمع المدني كلما ضعف وتراجع الإصلاح السياسي.

3-لإنجاز الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي يكفي الاعتماد على الخطوات ذات الطبيعة السياسية كتفعيل التعددية السياسية مثلا.

- وفيما يتعلق بالمنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع، فلقد اخترنا المنهج الوصفي التحليلي ، إلى جانب المنهج التاريخي زيادة على اعتمادنا على عدد من الاقترابات كالاقتراب النسقي أو كما يعرف بالتحليل النظامي.

- وبخصوص المحاور الأساسية لهذا الموضوع، فلقد قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية، ففي المحور الأول سنتطرق إلى الأسباب الداخلية والخارجية الدافعة إلى الإصلاح والتحول الديمقراطي.

أما المحور الثاني فسنبحث فيه خطوات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي .

و في المحور الثالث والأخير فسنحاول أن نتطرق من خلاله إلى العراقيل والصعوبات التي تواجه العمل الإصلاحي.

أولا ـ الأسباب الداخلية والخارجية الدافعة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

من المسلم به أن عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، لا يمكن أن تكون إلا إذا مارست الضغوط الداخلية والخارجية تأثيرها على النظام السياسي، هذا الأخير ليضمن بقائه واستمراريته يتفاعل مع المطالب الموجهة له من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، هذه الملاحظة الأولى التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند البحث في أسباب الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وإلى جانب ذلك يجب أن نؤكد على نقطة أخرى مهمة وهي أنه لا يوجد اتفاق بين الدراسات المعاصرة حول عوامل داخلية أو خارجية محددة بعينها تساهم في بدء عملية التحول الديمقراطي، والسبب يرجع للاختلافات الموجودة بين النظم غير الديمقراطية، فمثلا على المستوى العربي تختلف الأنظمة السياسية العربية إذ تصنف إلى ثلاثة أصناف رئيسية، حيث نجد نظم تفتقد للمعارضة، وهي ما تعرف بالنظم الشمولية، وأخرى نظم تقليدية تنعدم فيها المعارضة بالمعنى العصري استثناء البحرين والكويت، ونظم أخرى تنطبق عليها بعض مظاهر الحداثة السياسية مثل وجود تعددية حزبية، برلمان منتخب، إلا أن هذه المؤسسات تبقى شكلية مثل مصر والمغرب.

كذلك يجب علينا أن ننبه إلى نقطة أخرى مهمة وهي أن عملية الإصلاح والتحول لا تتم طفرة واحدة وإنما وفقا لمراحل متعددة، ففي كل مرحلة قد تظهر أهمية محددات دون غيرها[3].

أ ـ الأسباب الداخلية

إذا قمنا بحصر الأسباب الداخلية الدافعة للتحول والإصلاح، فإننا نجد عدة أسباب، لكن الملاحظ هو كون بعضها ينطبق على الدول العربية وأخرى لا تنطبق عليها، وإجمالا تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

دور القيادة السياسية أو النخبة، تآكل سيطرة النظم التسلطية، فعالية وتنامي دور المجتمع المدني، درجة النمو الاقتصادي.

وبخصوص السبب الأول والمتمثل في:

1ـ دور القيادة السياسية أو النخبة،:

فقد تطرق إليه "هنتغتون" عند تحديده لأنماط التحول الديمقراطي وسماه بنمط التحول Transformation حيث بين أن هذا التحول يحدث عندما تكون المبادرة من النخبة الحاكمة إذ يظهر قادة يؤمنون بفكرة الإصلاح وتبني المبادئ الديمقراطية للحكم، وهذا ما ينطبق على النظم العسكرية حسب هنتغتون(4).

فقرار التحول هو بيد القيادة السياسية خصوصا إذا ما عرفنا أن النظم العربية تتميز بتمحورها حول شخص القائد، الأمر الذي يدعم فاعلية هذا المحدد، فالتحول يحتاج إلى قيادة تمتلك جرأة تدشينه(5).

وأكد بعض المفكرين على أن هذا العامل أو السبب يتجسد خاصة في الأنظمة الشمولية الاستبدادية الأحادية، وأطلقت على هذه النخب عدة تسميات مثل ارستقراطية الخبراء Expertocracy وارستقراطية العلماء Scienctocracy(6).

2ـ تآكل سيطرة النظم التسلطية:

إذا وقع النظام في أزمة شرعية، فهذا سيؤدي إلى إحداث التحول الديمقراطي وذلك للخروج من هذه الأزمة التي قد تكون راجعة لأسباب دستورية، أي ترتبط بالمؤسسات السياسية التي تفقد دورها الفعال في الاستجابة لمتطلبات المواطنين، أو تكون سبب عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات التي حدثت في المجتمع، ويمكن أن تفتقد الشرعية بضعف دور المؤسسة التشريعية أو عجز النظام عن تمثيل مختلف قيم ومصالح المجتمع، ومنه يعتقد البعض أن أزمة عدم الشرعية كانت دافعا أساسيا للأخذ ببعض مظاهر التحول الديمقراطي لدى الكثير من الدول(7).

3ـ فعالية وتنامي دور المجتمع المدني:

عرف والزر Walzer المجتمع المدني بكونه الفضاء بين الدولة والفرد، وفيما يتعلق بدوره في التحول الديمقراطي، فتذهب معظم الدراسات إلى التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين الطرفين(8). لأن المجتمع المدني يساهم في تنمية

الثقافة الديمقراطية من خلال توفير قيم المدنية والتسامح والتحاور والاستقلال في الدولة، كما ينقل المجتمع المدني للعالم الخارجي صورة عن أوضاع الديمقراطية داخل البلاد، ونجد أن "لاري دايا موند" حدد مجموعة من الأدوار يمكن أن يؤديها المجتمع المدني في الديمقراطية نذكر منها:

- تقييد قوة الدولة وإخضاع الحكومة للفحص العام.

- توفير مجال تطوير القيم الديمقراطية مثل التسامح، الوسطية[9].

ومن هنا يصبح المجتمع المدني التعددي يساهم بشكل فعال في التصدي للتسلطية لأنه يضغط عليها بواسطة منظماته من نقابات عمالية إلى أنصار البيئة وغيره، وهذا كله يساعد على تصحيح آليات ممارسة إدارة العملية السياسية.

4ـ درجة النمو الاقتصادي:

يرى هنتغتون أن النمو الاقتصادي الكبير كان له الدور الفعال في تمهيد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية، وأضاف أن التحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة[10]. كما أنه حسب قول هنتغتون فإن عمليات التنمية الاقتصادية التي تشمل تحولا صناعيا معتبرا تؤدي بدورها إلى ظهور اقتصاد جديد وبنية أكثر تنوعا وتعقدا مما يشكل عائقا لدى النظم السلطوية في السيطرة عليه، زيادة على كون التنمية الاقتصادية تخلق مصادر جديدة للثروة والقوة خارج بنية الدولة. وبالمقابل نجد موقف آخر رافض لهذه الرؤية وهو موقف فوكوياما، حيث ينظر هذا الأخير إلى الديمقراطية على أنها عملية سياسية غير مرتبطة بالاقتصاد مستشهدا بتجربة النمور الآسيوية التي حققت معدلات تنمية اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات سياسية ديمقراطية[11].

وبين الموقفين السابقين يمكن القول أن الجانب الاقتصادي لوحده غير كاف لتحقيق الديمقراطية، بدليل وجود دول نفطية لم تحقق في معظمها الديمقراطية، ولذلك يمكن القول أن النمو الاقتصادي دوره يظهر على المدى الطويل من خلال تهيئة الأسس الملائمة والبيئة الصالحة لقيام نظم الديمقراطية[12].

ب ـ الأسباب الخارجية:

أصبحت البيئة الدولية مصدرا هاما للضغوط التي تتعرض لها الدول خاصة الدول العربية وذلك للقيام بالإصلاح والتحول، ويمكننا حصر الأسباب الخارجية في عدد من النقاط منها:

1ـ ضغوط الدول الكبرى والمؤسسات المانحة.

تعتبر البيئة الدولية من أهم المصادر الدافعة للتحول والإصلاح السياسي في الدول العربية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث فسرت الولايات المتحدة هذه الأحداث بغياب الديمقراطية في الدول العربية، وانطلاقا من هذا تكثفت وتعددت المبادرات المقدمة من قبل الادارة الأمريكية وحتى الدول الأوروبية لدفع المنطقة نحو الإصلاح[13].

والمعروف أن مثل هذه المبادرات ليست بجديدة لأن انطلاقتها الفعلية كنت مع نهاية الثمانينات حينها ساد الاعتقاد بأن غياب الديمقراطية ومحاسبة الحكام كان من أبرز العوامل التي أدت إلى الأزمات والتدهور الاقتصادي، لذلك شرعت الدول العربية والمؤسسات المالية الدولية المانحة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بربط المساعدات المالية والفنية بالإصلاح السياسي، فمثلا البنك الدولي يستعمل مصطلح الحكم الجيد كشرط من الشروط لتقديم المعونات،

كما تأسست العديد من المؤسسات الدولية بغرض دعم الديمقراطية و منها نذكر خاصة مؤسسة " فريد ريش ابرت " و " فريدريش نومان " ، و " كونراداد نياور " الى جانب المنظمات الدولية الحكومية ، و خلال السنوات القليلة الماضية تعددت المبادرات التي قدمتها الادارة الأمريكية و الدول الأروبية ، حيث أعلن " كولن باول " وزير الخارجية الأمريكي في 2002/12/12 في خطاب له مبادرة شراكة بين الو.م.أ و الشرق الأوسط من أجل بناء الأمل للسنوات القادمة و تضمنت المبادرة خمس اليات لتوسيع افاق الاصلاح . نذكر البعض منها:

تنمية المهارات لممارسة الديمقراطية من خلال برامج التدريب السياسي في مجال ادارة الحملات الانتخابية و القيادة و التمثيل السياسي .

تطوير وسائل الإعلام العربية و تنمية مهارات العاملين بالإعلام بما يتلاءم و متطلبات الممارسة الإعلامية . تعزيز دور قوى المجتمع المدني .

و في 2004/02/12 قدمت الإدارة الامريكية نصا ما أسمته بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، يدور مضمونه حول ثلاث محاور أساسية و هي : تشجيع الديمقراطية و الحكم الرشيد .العمل على بناء مجتمع معرفي متطور في المنطقة. توسيع الفرص الاقتصادية في المنطقة[14].

2ـ التدخل الخارجي :

يعد التدخل الخارجي من الأساليب التي تستعملها القوى الكبرى لفرض النموذج الديمقراطي وفق معايير معينة ، فوقوع الدول فريسة للاحتلال يؤدي الى

انتشار مشاعر السخط و مطالبة الشعب بتغيير الحكم ، و من هنا تعمل الدولة المحتلة على القضاء على جميع المؤسسات التابعة للنظام السلطوي الذي كان قائما و إيجاد مؤسسات بديلة ، و هنا يمكننا أن نستشهد بالتدخل الأمريكي في العراق سنة 2003 ، حيث أعلنت الإدارة الأمريكية أن هدفها من التدخل هو اقامة حكم ديمقراطي من خلال وضع دستور ديمقراطي.

3ـ نمط المحاكاة أو ظاهرة العدوى و الانتشار :

أصبح في الوقت الحالي من الصعب على الدول أن تعيش في عزلة عن التطورات العالمية مع بروز الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات و هذا بعد الحرب العالمية الثانية ، فالتحكم في المعلومة الوافدة من العالم الخارجي تعد من الاشكالات التي تواجهها الأنظمة السلطوية ، لذلك نجد أن نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع غيرها من الدول على انتهاج نفس النهج خاصة اذا كانت الدولة التي عرفت الاصلاح قريبة جغرافيا أو تتشابه من حيث النسق القيمي و من حيث المشاكل التي تواجهها و بالتالي ينغرس الاعتقاد بأن الحل لهذه المشاكل يكون من خلال الاصلاح و التحول الديمقراطي خاصة اذا أصبحت الدول المتحولة ديمقراطيا دولا قوية[15].كل هذا يؤكد على أنه بالفعل أصبح هناك بعد خارجي للتحول الديمقراطي حيث أن الدول في عصر العولمة لم تعد محصنة من التأثير الخارجي[16].

ثانيا ـ محاور (خطوات) الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي في الدول العربية

إن الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي لا يتم طفرة واحدة بل لابد من خطوات أساسية ، و تصنف هذه الخطوات الي صنفين أساسيين خطوات ذات طبيعة قانونية و أخرى ذات طبيعة سياسية ، الا أن الفصل بين المجالين ليس قطعيا ، لأننا نجد في الكثير من الأحيان تداخل بين ما هو قانوني و ما هو سياسي.

وفي إطار **الخطوات القانونية** ، يمكن الوقوف على عدد من النقاط حاولنا أن نركز على أهمها و هي :

أ ـ مبدأ سيادة القانون :

يقصد بهذا المبدأ خضوع الدولة بجميع هيئتها و أفرادها لقواعد عامة مجردة و ملزمة موضوعة مسبقا يحترمها الحاكم و المحكوم، أي اعطاء للقانون

الأولوية حتى لا يحدث الاختراق للقاعدة القانونية من قبل السلطة السياسية ، فبواسطة القانون تصبح هذه الأخيرة مقيدة بضوابط تمنعها من التصرف اللاقانوني كما يجب علينا أن لا نغفل كون مبدأ سيادة القانون له وجه تطبيقي يتجسد في مبدأ الشرعية ، أي أن النظام السياسي يخضع بجميع هيئاته للقواعد القانونية السارية و يتقيد بها سواء في التشريع أو التنفيذ أو القضاء مع مراعاة واحترام تدرج القاعدة القانونية و ما يتمخض في ذلك من خضوع القاعدة القانونية السفلى للقاعدة الأعلى منها في سلم التدرج .

ب- الإصلاح الدستوري :

يعتبر الدستور " القانون إلا على الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة و نظام الحكم فيها ، و ينظم السلطات العامة ، من حيث التكوين و الاختصاص و العلاقات بين هذه السلطات و حدود كل سلطة و الواجبات و الحقوق الأساسية للأفراد و الجماعات و يضع الضمانات لها تجاه السلطة[17].

و يمكن أن نقسم الدول العربية من حيث خبرتها الدستورية الى دول لم يكن لديها دستور إلا خلال السنوات القليلة الماضية منها مثلا السودان التي انضمت إلى قافلة النظم الدستورية عام 1997 و كان قبل السودان أن انضمت السعودية عام 1992 ثم سلطة عمان في 1996 .

و تتطلب عملية الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي ضرورة القيام بالإصلاح الدستوري و التشريعي و هذا ما نصت عليه وثيقة الاسكندرية فالإصلاح في هذا المجال يتمحور حول التعديل الدستوري خاصة أي تعديل المواد التي تتعارض مع مبدأ الديمقراطية و متطلباتها الأمر الذي قد يستدعي في بعض الأحيان وضع دساتير جديدة ، ولقد حددت كذلك وثيقة الإسكندرية الضمانات التي يجب أن تتحقق من خلال الإصلاح الدستوري والأمر يتعلق بضرورة الفصل بين السلطات التشريعية التنفيذية و القضائية، لأن اجتماع السلطات الثلاث في يد واحدة يؤدي إلى التسلط، و هنا تستوقفنا بعض النماذج من الدساتير العربية، حيث تشترك في سمات معينة تتوافق مع ما ذكرناه أنفا، حيث تبدو هيمنة السلطة التشريعية وهذا يظهر جليا في الأنظمة الملكية.

و يمكن أن نختم في الأخير هذا العنصر بالقول أنه لا يكفي أن نحترم مبدأ الفصل بين السلطات المكرس في الدساتير العربية، بل لابد كذلك من تجديد أشكال الحكم بما يضمن تحقيق التداول السلمي و الدوري للسلطة.

ج -الرقابة القضائية:

لقد تطرقنا فيما سبق إلى ضرورة تجسيد مبدأ الفصل بين السلطات، و هدا عند تطرقنا إلى موضوع الإصلاح الدستوري، و منه نجد أن الرقابة القضائية لا يمكن أن تكون ادا انعدم الفصل ، و الملفت أنه في أنظمة الدول العربية لا يمكن الحديث عن قضاء مستقل ، فميزان القوى يميل دائما لصالح السلطة التنفيذية و هدا سائد في الأنظمة الملكية أو الجمهورية،لأن القضاة

يتم تعيينهم من طرف رئيس الدولة كما هو الحال في عمان،الجزائر و غيرهما[18]، كل هذا يأخذ نا الى أن الرقابة القضائية تفقد فاعليتها، ناهيك عن وجود عدد من الدول العربية لا تعتمد على الرقابة القضائية و انما تأخذ بالرقابة السياسية مثل الجزائر، المغرب ... رغم العيوب التي تميز هذا النوع من الرقابة، باعتبارها رقابة لجهاز غير متخصص.

إذا لكي يعرف التحول الديمقراطي النجاح و الفاعلية لابد من تفعيل دور القضاء للقيام بالرقابة و هذا لا يتأتى إلا إذا كان هذا القضاء مستقل عن السلطة التنفيذية.

إما **الخطوات ذات الطبيعة السياسية** : فرغم تعددها الا أننا حاولنا أن نحصرها في نقاط محددة و هي:

التعددية السياسية و الحزبية: أن بناء و تجسيد مؤسسات سياسية قوية و على رأسها الأحزاب السياسية يعد الضمان الحقيقي لتعزيز الديمقراطية ، وذلك نظرا لأهمية الوظائف التى تقوم بها ألأحزاب حيث تقوم بتجميع المصالح و التعبير عنها كما تعمل على تنظيم المنافسة الانتخابية و تشكيل حكومات فعالة و استقطاب الأفراد و الجماعات في العملية الديمقراطية،و من هنا يظهر دورها الفعال في المجتمع المدني، باعتبارها حلقة وصل بين المواطنين و الدولة ويمكننا أن نضيف كذلك كون أهمية الأحزاب تتجلى أكثر عند مرحلة تعزيز الديمقراطية الآن هذه الأخيرة تحتاج الى مؤسسات حزبية قوية، كذلك تحتاج الى قيادات و كوادر تتبنى الديمقراطية الداخلية أي على مستوى الحزب نفسه[19].

حرية الصحافة و الأعلام: تعد من الخطوات التي لا يمكن اغفالها او التغاضي عنها للشروع و مواصلة مسيرة التحول الديمقراطي حيث نجد الكسي دي توكفيل " Alexcis detoquevill" عندما بحث عن اسس الديمقراطية في كتابه المعنون ب"الديمقراطية في أمريكا" وجد أنه لا توجد ديمقراطية بلا مساواة، كما وجد أيضا أن المساواة بلا حرية من شأنها ان تؤدي هلاك المجتمع

البشري وعندما نتكلم عن الحرية نقصد بها حرية الصحافة و الأعلام بالدرجة الأولى التي تساهم في توطيد النظام الديمقراطي حيث تقوم بدور الرقيب الذي يكبح التجاوزات التي تقوم بها السلطة، كما تلعب دورا هاما في تعزيز الشفافية".

و إذا أردنا أن نحدد دور الصحافة و وسائل الاتصال الجماهيري في تعزيز الديمقراطية يمكننا أيضا أن نضيف النقاط التالية:

-رصد الانتخابات و تعزيز مصداقيتها.

-فضح انتهاكات حقوق الإنسان و عمليات التعذيب و الاعتقال.

-فضح الفساد السياسي، و غيرها من النقاط الأخرى .

و لقد قامت مؤسسة دار الحرية freedom housse بدراسة استقصائية حول حرية الصحافة في الدول العربية، وذلك وفق مقياس وضعته، يتراوح بين الصفر و100 درجة، حيث تعد الدول التي تحصل على الدرجة من 0 وحتى30 درجة دولا ذات صحافة حرة، اما تلك التي تحصل على درجة من 31 حتى 60 درجة فهي دول تمتلك صحافة حرة جزئيا، و الدول التي تقع بين درجتي 61 حتى 100 هي دول بلا صحافة حرة، والدراسة توصلت الي ان الدول العربية تقريبا جميعها تدرج في هذه المجموعة، و ان كان هناك اختلاف طفيف من دولة لأخرى فمثلا السعودية 92 ، لبنان 61 ، الكويت 48 .

احترام حقوق الإنسان: تعتبر حقوق الإنسان من الحقوق الواجبة التنفيذ ومن أهمها: الحق في الحياة، الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية. حق كل فرد في حريته وسلامته الشخصية، أي لا يجوز الاعتقال التعسفي أو الإيقاف، وغيرها إن هذه بعض الحقوق التي يجب على أنظمة الدول العربية أن تحترمها إذا ما أرادت النجاح للمسيرة الديمقراطية والإصلاح السياسي، وكما هو معلوم نجد أن تسع دول عربية قد صادقت على العهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وهذه الدول هي: تونس، سوريا، ليبيا، العراق لبنان، الأردن، المغرب، مصر، السودان.

أما على الصعيد العربي فإن أهم تطور عرفته الساحة العربية في مجال حقوق الإنسان هو تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان أول اجتماع لها في الخرطوم في جانفي 1987 [20].

ومما ذكر سابقا، فلقد حصرنا خطوات الإصلاح السياسي في التحول الديمقراطي في خطوات ذات طبيعة قانونية أخرى سياسية، إلا أنه لا يجب

الإغفال إلى وجود خطوات أخرى **ذات طبيعة اقتصادية** لأن الكثير من الفقهاء يؤكدون على أولوية الإصلاح الاقتصادي باعتباره يقود إلى الإصلاح السياسي، وخير مثال على ذلك التجربة الأسيوية المعاصرة حيث سادت التنمية في ظل أنظمة تسلطية، وكانت التنمية الاقتصادية حافزا للقيام بعملية الإصلاح الديمقراطي[21]، كما أنه حسب البعض فإن التحولات الاقتصادية والاجتماعية تُوجد المناخ الاجتماعي الذي يمكن للتعددية أن تزدهر فيه وتتطور[22].

ثالثا ـ تحديات الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي في الدول العربية

يمكن تقسيم هذه التحديات إلى تحديات نابعة من بيئة داخلية و خارجية و رغم تنوعها حولنا أن نركز على أهمها فداخليا نجد خاصة أزمة الشرعية كذلك لا فعالية المجتمع المدني و خارجيا نجد إشكالية النموذج و التهديدات الإقليمية.

أ ـ التحديات الداخلية

1. أزمة الشرعية في الأنظمة العربية

تتميز الأنظمة العربية بفقدانها للشرعية حيث أن هذه الأخيرة تتحقق بالكفاءة و الفاعلية في تسيير شؤون المجتمع و تلبية جميع متطلباته، و من جانب أخر نجد أن الإشكال الذي تطرحه شرعية النظم العربية يكمن في تحديها للإصلاحات السياسية والتحّول الديمقراطي، لأن النظام السياسي الذي يعرف أزمة شرعية يلجأ لاستخدام وسائل القمع والاضطهاد أو يعتمد على افتعال أزمات خارجية[23]، للخروج من الأزمة مما يفرغ الإصلاحات من محتواها الحقيقي ويعرقل المسار الديمقراطي.

2 ـ لا فعالية المجتمع المدني:

إذا كان المجتمع المدني يعد من العوامل الأساسية الدافعة للإصلاح والتحوّل الديمقراطي في مختلف الدول إلا أنه يمكن أن يكون له دور عكسي إذا ما فقد فاعليته، والواقع في الدول العربية هو افتقاد المجتمع المدني لفعاليته بسبب القيود التي فرضت عليه سواء كانت قيود قانونية أو إدارية، وهكذا وجد المجتمع المدني العربي نفسه واقعا تحت حصار ثلاثي:

أولا: الدولة التي لا تثق بالمجتمع

ثانيا: الميراث الثقافي الذي يخدم قدراته

ثالثا: التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرقل حرية حركته.[24]

إن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي نابعة من الخناق الذي فرضته السلطة السياسية عليه ولذلك فقد اعتمدت الدول العربية على تكريس لا فعالية المجتمع المدني وتتجسد ذلك من خلال القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها، إخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع الدني الحديث مثل النقابات المهنية والعمالية، التنظيمات السياسية والاجتماعية إلى جانب الأحزاب السياسية.

وهنا يمكن أن نقف عند دور الأحزاب السياسية العربية التي فقدت الوظيفة التي وجدت من أجلها بسبب القيود التي فرضت عليها،

وفي الأخير يمكن القول إنه إذا أردنا أن تعطى للمجتمع المدني فعاليته لابد من الاعتماد على أطر قانونية، سياسية، اقتصادية وثقافية أيديولوجية

ب- التحديات الخارجية :

فتتمثل خاصة في :

1- إشكالية النموذج:

تعد من الإشكالات التي تواجه الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي حيث يفرض النموذج الغربي نفسه كنموذج مجدد للتطبيق وعندما نقول النموذج الغربي نقصد بالدرجة الأولى النموذج الأمريكي وهذا يطرح لنا إشكالية نابعة

من أمرين وهما:

- هل نأخذ بالنموذج الأمريكي كما هو أمر يجب علينا تكييفه وفق المعطيات المحلية الخاصة بكل دولة من الدول العربية، بمعنى مراعاة الخصوصية العربية.

- إذا تمسكنا بمبدأ الخصوصية العربية ألا يعتبر ذلك هروبا من متطلبات الإصلاح.

2- التهديدات الأمنية الإقليمية

تواجه الدول العربية تهديدات أمنية من الجوار الجغرافي و قد ازدادت حدة هذه التهديدات مع حدوث اختلال في التوازن القوى العربي لصالح دول الجوار

غير العربية، مما عطل مسار الإصلاح والتحوّل الديمقراطي، وذلك لكون الدول العربية رأت أولوية مواجهة الخطر الخارجي الذي تمثله كل من إسرائيل وإيران أهم من مشروع الإصلاح وتكريس الديمقراطية، حيث أعطت أهمية للبعد الأمني على باقي القضايا المطروحة[25].

لقد عرفنا مما سبق عملية الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي وما تواجهها في الدول العربية من تحديات كثيرة، حيث هناك من التحديات ما يمكن علاجها وهناك ما يصعب إيجاد حلول لها، ورغم ذلك فهذا لا يعني استحالة إحداث الإصلاح السياسي أو صعوبة تحقيقه، لكن الإشكال يطرح من زاوية أخرى ويتعلق الأمر بمضمون هذا الإصلاح، هل الدول العربية قادرة على انجاز إصلاح سياسي حقيقي أم مجرد ترميمات شكلية تحدثها لتوجيه الأنظار الداخلية أو الخارجية. وختاما لما تم عرضه سابقا، يمكن الوقوف عند عدّة ملاحظات تتعلق بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الدول العربية، فالحقيقة الأولى التي سنتوقف عندها هي كون عملية الإصلاح والتحوّل لا تحدث من العدم وإنما بتوفر أسباب داخلية وخارجية، فالأسباب الداخلية حصرناها في دور القيادة السياسية أو النخبة، وفي تأكل سيطرة النظم التسلطية كذلك في تنامي دور المجتمع المدني إلى جانب درجة النمو الاقتصادي، أما الأسباب الخارجية فحددناها بالضغوط التي تفرضها الدول الكبرى والمؤسسات المانحة، التدخل الخارجي وظاهرة العدوى والانتشار، وبالرغم من تعدد الأسباب تبقى الخارجية منها الأكثر تأثيرا في إحداث الإصلاح والتحوّل بالنسبة للدول العربية.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بخطوات الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي والتي قسمناها إلى خطوات ذات طبيعة قانونية وأخرى سياسية ويمكننا هنا أن نوضح نقطة هامة وهي أنه عند الشروع في عملية الإصلاح يجب أن تكون البداية بالخطوات القانونية لأن منها تنتج الخطوات ذات الطبيعة السياسية فمثلا بالإصلاح الدستوري يمكننا أن نكرس حرية الصحافة والإعلام ومنه كذلك يمكننا أن نجسد التعددية السياسية والحزبية ،وإذا كنا قد أعطينا الأولوية للجانب القانوني في انطلاق عملية الإصلاح والتحوّل إلا أن هذا لا ينقص من قيمة وأهمية الخطوات ذات الطبيعة السياسية لآن بدونها تبقى العملية الإصلاحية ناقصة ، كذلك يجب أن لا نهمل الخطوات ذات الطبيعة الاقتصادية التي لم نتطرق إليها الآن الكثير من الفقهاء يؤكدون على صعوبة انجاز الإصلاح السياسي بدون وجود تنمية اقتصادية .

الـمــراجـع

الـكـتـب:

- ثناء فؤاد عبد الله ، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الثانية ،2004
- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي للتنمية السياسية وبناء الأمة، القاهرة: دار الدولية للكتاب، الطبعة الأولى، 2006.
- صلاح سالم زرنوقة ، مصطفى كامل السيد(محرر) الأصلاح السياسي في الوطن العربي القاهرة : مكتبة الدول النامية 2006 .
- على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.
- وليد عبد الحي، **أفاق التحولات الدولية المعاصرة**، عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى، 2002.

الـمـجـلات

- وليد عبد الحي، "السياسة الأمريكية والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 270، أوت .2001
- مفيد الزيدي، "مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية"، المستقبل العربي، العدد 270، أوت 2001.
- التقرير الإستراتيجي **العربي** 2006- 2007.

4- John KEANE، « Démocratie : qu'est c'est il passé ? » ، **Revues des deux mondes**،Octobre / Novembre 2002.

الـمـذكـرات :

- ابتسام على مصطفى، **" التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990-2004"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.
- يوسف جحيش: **" التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري،جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002.
- مبارك مبارك أحمد عبد الله: **" التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينات"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2006.

الـوثـائـق : وثيقة الإسكندرية، مارس 2004 الخاصة بالإصلاح في البلدان العربية.

الهوامش

(1) انعقد المؤتمر بمكتبة الإسكندرية في الفترة من 12- 14 مارس 2004.

(2) شادية فتحي إبراهيم، " محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية"، في صلاح سالم زرنوقة، مصطفى كامل السيد، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، القاهرة، مكتبة الدول النامية، 2006، ص.ص. 505-506.

(3) نفس المرجع السابق، ص. 509- 516.

(4) ابتسام على مصطفى، " التحول الديمقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام 1990- 2004"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2007، ص.55.

(5) مبارك مبارك أحمد عبد الله، " التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينات."، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2006، ص.36.

(6) يوسف جحيش، "التحول الديمقراطي والإسلام السياسي في الجزائر."، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002، ص. 23.

(7) مبارك مبارك أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص.37.

(8) ابتسام على مصطفى، مرجع سابق، ص. 43- 44., 47.

(9) مبارك مبارك أحمد، مرجع سابق، ص. ص. 38- 39

(10) عبد الغفار رشاد القصبي، **" التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع"**، (القاهرة، دار الدولية للكتاب، ط 1، 2006)، ص. 89

(11) ابتسام على مصطفى، مرجع سابق، ص.35

(12) عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص.ص. 89- 91

(13) محمد سعد أبو عمود," محددات مستقبل الأصلاح السياسي في الدول العربية " في صلاح سالم زرنوقة , مصطفى كامل السيد , مرجع سابق ص 541

(14) ابتسام علي مصطفي , مرجع سابق ص 51-52 1

(15)- نفس المرجع السابق ص 52.

(16)- مبارك مبارك أحمد عبد الله , مرجع سابق ص 41

(17)- ثناء فؤاد عبد الله ، **أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ط1 –2001-)..ص260 ، 258 -259

(18) علي الدين هلال، نفين مسعد **النظم السياسية العربية قضايا الأستمرار و التغير** (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 2002) ص 143 ، 145 -

(19) شادية فتحي ابراهيم مرجع سابق ص 512

(20) ثناء فؤاد عبد الله ، مرجع سابق. ص 266-268 ، ص273

(21) ـ محمد سعيد أبو محمود، مرجع سابق، ص537

(22) ـ يوسف جحشي، مرجع سابق، ص36 - 37

(23) ـ شادية فتحي إبراهيم، مرجع سابق، ص36 -3

(24) - ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص283

(25) محمد سعيد أبو محمود، مرجع سابق، ص548